الطهطاوى أبو الديمقراطية المصرية

كفاح الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية قديم وقد كان لمصر برلمان اسمه " البولا " قبل الفتح الرومانى وكان مقره مدينة الاسكندرية، وقد حاول المصريون استخلاصه من أباطرة الرومان ولكنهم عجزوا أنهم تمسكوا بمبادئ الحرية والمساواة غير أنهم فقدوا القدرة على التنظيم السياسى أو على الأصح أفقدهم إياها غزاتهم ، وبعد ألفى عام أو نحوها من الحكم الأوتوقراطى ، ظهر فيهم رفاعة رافع الطهطاوى لينادى بسيادة الشعب على الملوك وليفتح أعينهم على تجارب الأمم الأخرى فى ممارسة الحرية والمساواة من خلال الدساتير والنظم النيابية .

" سلطان الملوك على أجسام الرعايا لا على قلوبهم "

رفاعة الطهطاوى

" أما الشعب المصرى فلم يساهم قط فى شئ ما من التصميمات التى أقرها ولا فى اختيار الوسائل التى استحسنها بل ألقى فى طريقه كل ما استطاع أن يتنزه فيه من الصعوبات والمعاثر لتعطيلها وأقام فى وجهه الاعتراضات الجمة عليه ولقد رأى محمد على عندئذ أنه لإيلاف ذلك الشعب وتعويده الأنس بتلك الأنظمة الجديدة ينبغى العمل لإزالة ما ران على قلبه من الشكوك ومكافحة ميله إلى التشبث والعناد".

"ولا يأخذن المصريون أحد بجريرة هذه النزعات ، فإن الروسيين لم يشدوا أزر بطرس الأكبر فيما تصدى لإجرائه من جلائل الأعمال وإدخال

على شئونهم من نافع الإصلاحات . وتلك شنشنة معروفة عن الأمم فى أدوار وتنكسها ، كلما ظهر من بينها مصلح يريد الأخذ بيدها والنهوض بأمرها والسمو بها إلى الغايات العليا فى الحضارية والرفاهية تعرضت له بالعمل على إحباط مساعيه وألقت فى طريقه العقبات والمصاعب ".

" لم يذكر التاريخ مثلاً لأمة نهضت بدافع من نفسها لبناء صلاح المدنية وإقامة معالمه وإنما الذين تعرضوا لذلك أفراد امتازا بذاتية متينة وعبقرية عالية تدعوا إلى مشاركتهم فى عملهم أبناء وطنهم وكثيراً ما لجأوا فى تنفيذ مقاصدهم إذا أرهقتهم من هؤلاء نزعة الجمود على القديم إلى وسائل العنف والشدة وتعليل هذه الحالة ليس بعازب على القطن اللبيب لإمكان تطبيق المنطق عليه ، فقد جبل الإنسان على أن لا يهتم إلا بما يشعر بضرورة قضائه من الحاجات لنفسه ، وأن لا يتحرى المزايا والفوائد إلا بنسبة أهميتها وضرورتها لشخصه ، ولما كانت الشعوب التى على فطرة التوحش والهمجية لا تشعر بشئ من الحاجات عادة ، فإنها تجهل طبعاً فوائد المدنية ومزاياها ولا يتاح لها تقدير أهميتها إلا إذا رضخت لإرادة رجل تأججت فى صدره نار المطامع الشريفة وجمع عزيمته على نيلها مستعيناً فى ذلك بتلك الشعوب ذاتها ، وإنما عبقرية الرجل العظيم فى تقديره أهميته ما يراه من الوسائل محققاً لمراده ولقد كان محمد على ذلك الرجل فيما يتعلق بمصر " .

كلوت بك

هناك منهجان فى أصول الحكم للفكر البرجوازى الثورى ، كان من نقائض الحياة أن يكونا لمرتين من ثمار الثورة البرجوازية العظمى ألا وهى الثورة الفرنسية : المنهج الأول ، منهج رفاعة الطهطاوى وقد أدى إلى تعميق تيار الديمقراطية وتتويج الدساتير وانتصار الشعوب ، أما المنهج الثانى منهج كلوت بك ، وقد أدى إلى تعميق فكرة المستبد المستنير أو الدكتاتور المصلح ، الأول خرجت منه الملكيات المقيدة والنظم الجمهورية البرلمانية ونظرية فصل السلطات ومبدأ سيادة القانون ، والثانى خرجت منه الأنظمة الثورية الفردية والشمولية معاً وأنظمة الطغاة بالمعنى الإغريقى الأصلى القديم " للطاغية" بمعنى الدوتشى الإيطالى أو الفوهرر الألمانى أو الأب التركى كما كان " أتا تورك " يجب أن يسمى نفسه " أبا الأتراك " أو " الأخ الأكبر " كما كان فى كتابات جورج أورويل ، فالطاغية بالمعنى اليونانى القديم لم يكن معناه مجرد الحاكم المستبد ولكن " الملك المنتخب " ببيعة الجماهير لأنه أنقذ البلاد من شر ويل كما فعل أوديب بطيبة وأهلها فاعنوه "تيرانوس" أو ملكاً عليها .

والحق أن كلوت بك لم يكن يفكر فى الدفاع عن الحاكم المستبد من حيث هو حاكم مستبد فتاريخ فرنسا كتاريخ كل بلاد متحضرة عرف من الحكام المستبدين طائفة عظيمة ملأت بلاده جهلاً وظلماً وفاقة واضمحلال ، وإنما كان كلوت بك يفكر فى أصحاب الحكم المطلق من الملوك المستنيرين أو من زعماء الثورات التقدمية الذين غيروا معالم الحياة فى بلادهم وربما فى العالم أجمع بالعنف العنيف ، من الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر ولويس الرابع عشر وبطرس الأكبر وهو لذلك يستدرك قائلاً :

" ولست أدعو أحداً إلى اعتبار والى مصر واحداً من رسل الحضارة والمدنية بل أدعو إلى وجوب اعتباره من فحول الرجال والعبقريين وإنه مع كونه لم يعلم شيئاً من شئون الأمة التى ظهر بينها أمره ولم يجد منها تشجيعاً ولا مؤازرة على العمل ، قد سلكه مسلكاً مبنياً على الحذق وحسن التدبير ورام به الاستيلاء على زمام الحكم أولاً ثم الاحتفاظ به بعد ذلك .

" وعلى أثر تنظيم الجيش والدونتمة (الأسطول) بمعاونة جماعة من الفرنسيين من ضباط الجيش السابقين والمهندسين وبأنوار عرفانهم وسعة مداركهم وقوة عارضتهم أقيمت معاهد التعليم والمدارس العليا وشيدت المستشفيات وسلم زمام إدارتها والخدمة فيها إلى فريق من الفرنسيين ومن ثم يرى أن الجيش وما يرتبط به من الفروع العديدة هما اللذان دفعا بمصر فى تيار حركة المدنية التى ما برحت تسوقها إلى الأمام حتى اليوم "

هذا الرأى الصريح من أكبر مدافع عن محمد على فى القرن التاسع عشر يوضح بجلاء رأى كلوت بك فى محمد على ، أن محمد على لم يكن رسولاً من الرسل فى الحضارة والعمران وإنما رجل سياسة وحرب استهدف الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بدهاء السياسة وبقوة عسكرية وهما ما يسميه ميكافللى مكر الثعلب وقوة الأسد ويقول أنهما أخص صفات الأمير وإنما كان كل ما استحدثه محمد على فى مصر من أدوات الدولة الحديثة سواء فى باب التنظيم والإدارة فى باب العلوم والتكنولوجيا مجرد وسائل لخدمة مطامعه العسكرية . إن أخر ما كان محمد على يفكر فيه هو بناء الإنسان على أرض مصر ومن أجل هذا ما أن دالت

دولة محمد على حتى زال الصرح العمرانى الكبير الذى شيده على الرمال وغاصت مصر من جديد من ظلمات العصر الوسيط زمن عباس الأول وظلمات لم يخترقها إلا قبس من نور ذلك العقل الوضاء الذى اشتعل بلهب الحرية والتهب بحب الإنسان ، عقل رفاعة رافع الطهطاوى ومدرسته .

لم يكن محمد على إذن حتى بمنطق كلوت بك وبنص مقاله ذلك المستبد المستنير شأن نابليون محطم أغلال الإقطاع ومنظم قوانين المجتمع المدنى الجديد ، القائم على قيم الثورة البرجوازية الكبرى ، بل كان أشبه شئ بمملوك عظيم خرج من إطاره وتجاوز حجمه الطبيعى ، بل وليس يجمعه ببطرس الأكبر أو أتاتورك أى أى مستبد مستنير رغم ذكائه العملى الشديد إلا صفة الاستبداد ، أما الاستنارة فلا ...

شهد رفاعة الطهطاوى أثناء إقامته فى باريس ثورة الشعب الفرنسى عام ١٨٣٠ التى انتهت بعزل شارل العاشر أخر ملوك البوربون وتولية لويس فيليب ، دوق اورليان ملكاً على الفرنسيين وسجل وقائع هذه الثورة وأسبابها ونتائجها ، وكان أهم ما أبرزه منها فى كتابه " تلخيص الإبريز " هو ما أجرته ثورة ١٨٣٠ من تعديلات على الدستور الفرنسى الرجعى ، دستور ١٨١٨ الذى وضعه لويس الثامن عشر بحيث صفته من كثير من مواده الرجعية وجعلته أوفى بأسس الديمقراطية ، ولم يكتف رفاعة الطهطاوى بالرصد والتسجيل بل عمد إلى ترجمة نصوص دستور ١٨١٨ المعروف بالشرطة أو " الميثاق " ، وإلى ترجمة مواد الدستور الجديد ، دستور ١٨٣١ وإلى تحليل التعديلات التى أدخلت على الدستور القديم وشرح معانيها وأهدافها السياسية وقد أورد فى التحليلات فى الفصل

الثالث : " من تغيير الدولة الفرنساوية (يقصد نظام الحكم فى فرنسا) وما تلاه من فصول ، وقد أوضح الطهطاوى هدفه من التعرض لنظام الحكم فى فرنسا وما طرأ عليه من تعديلات ثورية بقوله : " ولتكشف الغطاء عن تدبير الفرنساوية ، وتستوفى غالب أحكامهم وليكن فى تدبيرهم العجيب عبرة لمن اعتبر " . فهو يقصد بذلك صراحة أن يضع أمام المصريين نموذجاً حياً لكفاح الشعوب فى سبيل الديمقراطية لعلهم يجدون فيه مثلاً يحتذون به .

وقد كان من أهم ما أثار حماسة رفاعة الطهطاوى هو ما لاحظه من أن الدستور الفرنسى يقوم على نظرية فصل الدين عن الدولة فهو يقول فى " تلخيص الإبريز " :

" والكتاب المذكور الذى فيه هذا القانون يسعى الشرطة ومعناه فى اللغة اللاتينية ورقة ثم تسومح فيها ، فأطلقت على السجل المكتوب فيه الأحكام المقيدة ، فلنذكره لك ، وإن كان غالب ما فيه ليس من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ، لنعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير المماليك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم فلاستمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً والعدل أساس العمران".

وقارئ الجبرتى (١١٧/٣ وما يليها) يذكر كيف وقف الجبرتى كالمشدوه أمام ضمانات العدالة من ناحية إجراءات التحقيق فى محاكمة سليمان الحلبى قاتل كليبر التى أوردها الجبرتى بنصها " لتضمنها خبر

الواقعة وكيفية الحكومة ولما فيها من الاعتبار وضبط الأحكام أى حقوق الفرنساوية بعضهم على بعض وذلك لأن الحقوق عند الافرنج مختلفة " .

ويشرح رفاعة الطهطاوى للمصريين أسباب ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا ويصف لهم الحال من الرأى العام بين الفرنسيين موضحاً عقائدهم السياسية الأساسية وذلك فى الفصل المسمى " فى ذكر مقدمة يتوقف عليها إدراك علة خروج الفرنساوية من طاعة ملكهم ، قال :

" إعلم أن هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) متفرقة فى الراى إلى فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية والمراد بالملكية ابتاع الملك القائلون بأنه ينبغى تسليم الأمر لأولى الأمر ، والأخرى تميل إلى الحرية ، بمعنى أنهم يقولون : لا ينبغى النظر إلا إلى القوانين فقط والملك إنماهو منفذ للأحكام على طبق ما فى القوانين فكأنه عبارة عن آلة ولا شك أن الرأيين متباينان ، فلذلك كان لا اتخاد بين أهل فرنسا ، لفقد الاتفاق فى الرأى .. والملكية أكثرهم من القوس واتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية .. فالفرقة الأولى تحاول إعانة الملك والأخرى تضعفه وإعانة الرعية .. ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للعرية ولا حاجة لملك أصلاً ، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة او محكومة وجب أن توكل عينها من تختاره منها للحكم وهذا هو حكم الجمهورية ويقال للكبار مشايخ وللصغار جمهور ، (وهذا مثل مصر فى زمن حكم الحمامية فكانت لإمارة الصعيد جمهورية التزامية).

فى هذا الوصف الدقيق والتحليل المحكم للأوضاع السياسية فى فرنسا ولحالة الرأى العام فيها نحو ١٨٣٠ لم ينقل رفاعة الطهطاوى للمثقفين المصريين صورة للمجتمع الفرنسى فحسب وإنما ألقى عليها دروس منظمة فى النظم والمذاهب السياسية والاجتماعية ، لأول مرة تعلم المثقفون المصريون فى تاريخهم الحديث ان " الرعية " يمكن أن تتكتل حول مبادئ سياسية واقتصادية عامة ، ويمكن أن تنقسم إلى أحزاب متصارعة رأياً وعملاً حول هذه المبادئ السياسية والاقتصادية العامة ، فصورة المجتمع المصرى يومئذ لم تكن تخرج عن أن مصر كانت " ولاية " تابعة للسلطان العثمانى ولاء غير مشروط بشرط لأن السلطان لم يكن يمثل السلطة الزمنية وحدها بوصفه سلطاناً أو ملكاً بل كان يمثل السلطة الدينية كذلك بوصفه خليفة المسلمين .

وفى كفاح مصر السياسى ضد الطغيان التركى المملوكى استطاع المصريون فى ثورة ١٧٩٥ عام " الحجة " التى استكتبوها للباشا التركى ولمراد بك وابراهيم بك ، وفى ثورة ١٨٠٤ عام خلع الباشا التركى وتنصيب الباشا الألبانى محمد على ، أن يرسوا أساساً هاماً فى السياسة المصرية وهو أن سلطة الوالى وسلطة المماليك يمكن أن تقيد بقيود وأن تعلق على شروط ، وهى الحكم بالعدل والكف عن المظالم واحترام أموال الناس والكف عن فرض الضرائب والمكوس الاستثنائية ، وكان أقصى ما وصل اليه المصريون عام ١٨٠٤ أن كفاحهم السياسى هو إرساؤهم ذك المبدأ الخطير وهو جواز عزل الوالى إذا حكم بالظلم فى الرعية مستندين فى ذلك إلى حكم الشرع فى الحاكم الظالم ... ولقد كان يمكن لهذا المبدأ

الخطير أن يكون حجر الأساس فى الفقه الدستورى المصرى لولا أنه كان مشوباً بفكرة الفصل بين فئات السلطان وذات ولاته وحكامه فى الأمصار .. أما ذات السلطان فقد كانت وظلت مصوتة لا تمس بحكم أنه كان الخليفة وفيه تمثلت السلطة الدينية إلى جانب السلطة الدنيوية ، وأما ذات الولاة الحكام فقد كانت خاضعة للمسئولية ونتائجها لأنهم كانوا فى عرف ذلك الزمان ممثلين للسلطة الدنيوية وحدها ، أو ما ألف المفكرون أن يسموه " السلطة الزمنية " ، وقد ظل هذا الوضع شائعاً فى أوروبا نفسها طالما كانت فلسفة الحكم الشائعة فيها هى نظرية حق الملوك الإلهى .. فملا عصفت ثورة كروميل فى انجلترا ١٦٤٠ – ١٦٤٥ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ بهذا الحق الإلهى تبلورت فلسفتان جديدتان إلى جانب فلسفة الملكية المطلقة وهما فلمسفة الملكية المقيدة من ناحية وفلسفة الجمهورية التى لا مكان فيها لملوك أو لسلاطين من ناحية أخرى ، وهذا بالضبط ما علمه رفاعة الطهطاوى لجيله منذ مائة وخمسين عاماً . قال لهم باختصار : " فى هذه البلاد ينقسم الناس إلى أقلية هم الملكيون المؤمنون بالملكية المطلقة وأكثرهم من القوس وأتباعهم " أى من رجال الكنيسة والمواطنين الخاضعين لنفوذ الكهنوت ، وإلى أغلبية وهم الأحرار الحريون أو من يسعون فى تاريخ الفكر السياسي بالليبراليين وهؤلاء إما من أنصار الملكية المقيدة التى تتوج القانون مكان الملك وتجعل من الملك مجرد " بصمجى " كما نقول أو آلة تطبق القوانين كما يقول رفاعة الطهطاوى أو مجرد رمز يملك ولا يحكم كما يقول الانجليز ، أما من أنصار الجمهورية الذين لا يرون حاجة لملك أصلاً ويطالبون بسيادة الشعب على نفسه من خلال وكلائه

المنتخبين سواء فى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ، وأكثر الأحرار من قادة الفكر والمثقفين وأغلب أبناء الشعب ، فالأحرار المعتدلون من أنصار الملكية المقيدة إذن كانوا ينادون بأن لملك فوق القانون لأنه يملك ولا يحكم أما المحافظون المتطرفون من أنصار لملكية المطلقة فقد كانوا ينادون بان الملك بموجب حق الملوك الإلهى فهو ظل الله على الأرض وفيه تمثلت الإرادة الإلهية التى تسير البشر وفيه تجسدت الشريعة السماوية التى بها تصرف أمور البشر ، وهذا معنى قول رفاعة الطهطاوى أن أنصار الملكية المطلقة هم رجال الكهنوت وكل ومن خضع لنفوذهم .

الجديد والخطير إذن فى هذا الكلام لم يكن أنه مهد الطريق لإعادة النظر فى مبدأ الولاء لمحمد على فمحمد على رغم جسامة حجمه لم يخرج عن كونه والياً من ولاة مصر وسلطة محمد على لم تتجاوز فى يوم من الأيام أن تكون سلطة زمنية دنيوية وعزلة إذن كان جائزاً إذا توفرت الإرادة والقدرة على عزله ، وإنما الجديد والخطير فى هذا الكلام أنه مهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان تركيا الذى وضعته الخلافة فى موضع العصمة عند المصريين وعند كافة أبناء العالم الإسلامى حتى أن محمد على وهو فى أوج انتصاره لم يجترئ على سحب ولائه الرسمى أو إنكار تبعيته الشكلية له ولقد بلغ من هيلمانه الدينى رغم ضعف شوكته الزمنية امام المماليك فى مصر ، من على بك الكبير إلى مراد بك ، إن بونابرت نفسه حين جاء إلى مصر بحملته الفرنسية إدعى أمام المصريين أنه صديق السلطان المدافع عن حقوقه ، وأنه ما أتى إلا لتأديب المماليك ولم ينتقض

عليه صراحة إلا حين انضم الباب العالى إلى المماليك والانجليز فى مقاومة بونابرت عسكرياً .

هذا هو المعنى الخطير فىكلام الطهطاوى : الولاء لسلطان تركيا ليس قدراً على المصريين فغيرهم من الأمم المتحضرة وقد وجد سبيله إلى الحرية يرفع نير ملوكهم على كواهلهم ، وهذا معنى قول الطهطاوى : " وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ثم صنعوا الجمهورية واخرجوا العائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهروهم مثل الأعداء ولا تزال الفتنة باقية الأثر " .

إن الطهطاوى لم يكن يدعو المصريين إلى التخلص من نير محمد على فكتابات الطهطاوى تدل على أنه كان شديد الإعجاب بشخصية المصلح فى محمد على ، بل كان يوحى إلى المصريين وإلى محمد على نفسه بالتخلص من نير السلطان العثمانى ، وهو حين يتحدث عن النظم الثلاث : النظام الملكى المطلق ونظام الملكية المقيدة ونظام الجمهورية ، يقول : " شريعة الإسلام التى عليها مدار الحكومة الإسلامية مشوبة بالأنواع الثلاث المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها " .

بعبارة أخرى هو يقول للمصريين فى استطاعتكم أن تشقوا عصا الطاعة على الخليفة العثمانى دون أن يغض ذلك من إسلامكم ولا شك أن هذا كان بمثابة رد على الرأى العام التقليدى وقياداته من المثقفين المصريين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجدون غضاضة فى الثورة على

الخليفة العثمانى ، وقد كانوا بالفعل يضعون العراقيل لهذا السبب فى طريق محمد على حين تمرد على سلطان تركيا ، أما رفاعة الطهطاوى فقد كان طريقه غير هذا الطريق ، لم يكن طريقه التماس حق الثورة فى الشريعة لإثبات شرعية أو وجود الخروج عن طاعة الخليفة العثمانى ، وإنما كان طريقه تحقيق استقلال مصر بفصل الدين عن الدولة ، وهذا معنى قوله : " فلنقل أن أحكامهم القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية وإنما هى مأخوذة من قوانين أخرى غالبها سياسى ، وهى مخالفة بالكلية للشرائع وليست قارة الفروع ، يقال لها : الحقوق الفرنساوية ، أى حقوق الفرنساوية بعضهم على بعض ، وذلك لأن الحقوق عند الإفرنج مختلفة " .

هو إذن يريد أن يحرر المصريون بموجب حقوقة الإنسان وليس بموجب سنن السلف الصالح ثم ترتفع نبرته العقلانية فيكاد يحض الناس حضاً على العقلانية أساساً للعدل ولحضارة الإنسان ، إن العدل والحضارة مترابطان ، فالعدل سبيل الحضارة وقيم الدين جوهرها العدل ولكن العقل أيضاً يمكن أن يؤدى إلى العدل ومن ثم الحضارة ، فهو يقول فى دستور ١٨١٨ المعروف فى فرنسا " الشرطة " أى الميثاق ، إن غالب ما فيه ليس من تعاليم الدين ولكنه من إملاء العقل : لنعرف كيف حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير المماليك وراحة العباد وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم ، وارتاحت قلوبهم وهو شبيه بتأملات الجبرتى حينما وقف مشدوهاً أمام عدالة القانون الفرنسى فى محاكمة سليمان الحلبى فقد أذهله توفر هذه العدالة فى قوم عقلانيين لا دين لهم ، وقد كان الفرنسيون يتباهون بهذه

العقلانية أيام الثورة الفرنسية حتى نهاية حكم نابليون بسبب مؤازرة الكنيسة لحكم البربون وتأييدها حق الملوك الإلهى .

وقد بلغ حد العقلانية والثورة على الكهنوت أقصى مداه حين توج هيبير " العقل" فى كاتدرائية نوتردام ثم عزل روبسبير " العقل " وتوج مكانه الكائن الأسمى " ....

فالقضية إذن كما طرحها الطهطاوى خلاصتها كالآتى : كل نظم الحكم السائدة فى أوروبا من الملكية المطلقة والملكية المقيدة إلى الجمهورية لهاسند فى الشريعة الإسلامية فليعلم المصريون والعرب بعامة إذن أن خروجهم عن طاعة السلطان العثمانى لا يغض من إسلامهم فى شئ وهو قد وجد بدراسته للمجتمعات الأوروبية ولا سيما المجتمع الفرنسى أن رجال الكهنوت وأتباعهم هم الذين كانوا يوطدون لحق الملوك الإلهى بين مواطنيهم وهو ما يجافى العدالة والمدنية وقد وجد الأوروبيون الحل فى نظرية فصل الدين عن الدولة وإقامة الدساتير والقوانين الوضعية النابعة من العقل ومن احتياجات المجتمع من الفلسفات السياسية والاجتماعية المنية القائمة على ما يسمى بحقوق الإنسان فكانوا بذلك أقرب إلى تحقيق العدالة وإلى نشر المدنية بين دعاة الثيوقراطية وحق الملوك الإلهى .

وبعد أن شرح رفاعة الطهطاوى للمثقفين المصريين نظم الحكم الثلاثة التى كانت تتصارع من أجلها الجماهير والقيادات السياسية فى فرنسا فى زمن شارل العاشر نحو ١٨٣٠ وبعد أن حلل لهم الفلسفات الاجتماعية المخلفة التى كان يستند إليها كل نظام من هذه النظم الثلاثة :

الملكية المطلقة والملكية المقيدة والجمهورية تعرض لشرح الأزمة الدستورية التى أفضت إلى عزل شارل العاشر وإعلان لويس فيليب ملكاً على الفرنسيين وقال الطهطاوى فى " تلخيص إبريز " :

" وقد قلنا فيما سبق أن ديوان رسل العمالات الذين هم وكلاء الرعية (يقصد مجلس النواب) يجتمعون كل سنة للمشورة العمومية ، فلما اجتمع هذا الديوان عرضوا على الملك أن يعزل هذا الوزير (يقصد بولنياك) ومن معه من الوزراء الستة فلم يصغ لكلامهم أصلاً وقد جرت العادة أن ديوان المشورة يعمل فيه جميع الأشياء بمقالة أكثر أربابه (يقصد يقرر فيه كل شئ بحسب رأى الأغلبية) ، وكان المجتمع من هذا الديوان للمشورة فى قضية الوزراء أربعمائة وثلاثون نفساً ، ومنها ثلثمائة لا يرضون بإبقاء الوزراء ، ومنهم مائة وثلاثون يحبون إبقاءهم ، ثم حرم القانون (يقصد عطل الدستور) بعدة أوامر ملكية فكانت عاقبتها خروجهم وإخراجهم له من بلادهم معزولاً ".

هذه هى ثورة ١٨٣٠ التى عاشها رفاعة الطهطاوى يوماً بيوم ومسه منها لهيب أشعل قلبه وأضاء عقله وعلمه أن الحرية جوهر مرادف لإنسانية الإنسان ، وفى هذا الوصف المثير صورة رفاعة الطهطاوى كيف استولى الشعب فى باريس فى الأوتيل دى فيل وهى دار البلدية وكيف خرج الحرس الوطنى للدفاع عن الشعب ن وكيف رفع الفرنسيون من جديد التربكولور أى العلم المثلث الألوان على الكنائس والمبانى العامة وهو علم الثورة الفرنسية الذى كانت الملكية قد ألغته بعد سقوط نابليون وعودة الحكم إلى البوربون وكيف انضم الجيش إلى الثوار وكيف انتهى الأمر بعزل

شارل العاشر وطرد ولى العهد إلى انجلترا ويتولى لافاييت رياسة الحكومة المؤقته وبدعوة لويس فيليب دوق أورليان ليكون وصياً على العرش ثم إعلانه ملكاً على الفرنسيين بعد أن أقسم يمين الولاء للدستور .

فأسباب ثورة ١٨٣٠ كما شرحها رفاعة الطهطاوى لمثقفى جيله تتلخص فى شئ واحد وهو الأوتوقراطية أو الحكم المطلق وقد تجلت أوتوقراطية شارل العاشر فى خرقه دستور سنة ١٨١٨ مرتين : مرة بتمسكه بوزارة بولينياك التى أقالها الأغلبية البرلمانية ولجوئه إلى إصدار سلسلة من القوانين غي الدستورية دون رجوع إلى البرلمان ، وأمره بفرض الرقابة على المطبوعات وبمصادرة الحرية الصحفية وحرية التعبير بوجه عام ، وقد أورد رفاعة الطهطاوى فى تلخيص الإبريز نص اليمين الدستورية التى حلفها دوق أورليان قبل إعلانه " ملك للفرنسيين " وهذا نص اليمين :

" رضيت من غير شرط ولا تعليق بجميع الشروط المذكورة فى الخلاصة وبتلقيبى ملك الفرنسيين الذى اعطيتموه لى ، وها أنا حاضر مستعد للحلف والمبايعة على أنى أحفظ ذلك . ثم قام الملك مكشوف الرأس ورفع يده اليمنى وشرع يقول فى الصيغة المترجمة : أشهد الله سبحانه وتعالى على أن احفظ مع الأمانة الشرطة المتضمنة لقوانين المملكة ، مع ما اشتملت عليه من الإصلاح الجديد المذكور فى الخلاصة وعلى أنى لا أحكم إلا بالقوانين المسطورة وعلى طريقها وأن أعطى لكل ذى حق حقه بما هو ثابت فى القوانين وأن أعمل دائماً على حسب ما تقتضيه مصلحة الرعية الفرنساوية وسعادتها وفخرها " .

لقد أزيلت من "الشرطة" أو الدستور الفرنسى كافة النصوص التى تضع الملك فوق الدستور وإذاكان دستور ١٨٣٠ قد أكد سيادة الشعب فإن اليمين الدستورى لا تخرج عن كونها تأكياً لمعنى واحد وهو أن الأمة هى مصدر السلطات وأن الدستور فوق الملك ، فالملك يستمد صفته الملكية لا بالحق الإلهى ولا بحق الوراثة ولكن باختيار الشعب وهذا معنى إعلان لويس فيليب بأنه رضى دون قيد أو شرط بتقلد لقبه الجديد " ملك الفرنسيس الذى أعطيتموه إياه " .

وقد فسر رفاعة الطهطاوى معنى هذا التغيير الثورى الذى أدخلته الثورة ١٨٣٠ علىدستور ١٨١٨ بقوله : " وأن يلقب بملك الفرنساوية لا يملك فرنسا والفرق بينهما أن ملك الفرنساوية معناه كبير على نفس الأشخاص بجعلهم له ملكاً (يقصد أن ينقل السيادة إلى المواطنين الذين أصبح بيدهم أن يختاروا ملكهم) بخلاف ملك فرنسا ، فإن معناه أن أرض فرنسا مادامت باقية فهو سيدها وملكها ولا منازع له من أهل البلاد فيها ".

باختصار : الملكية الوراثية تجعل من البلاد أشبه شئ بضيعة خاصة بملكها الملك وأما الملكية الم نتخبة فهى تقيم الملك بإرادة الشعب فهرى أشبه شئ بجمهورية رياسية مدى الحياة أو هى مرحلة متوسطة بين الملكية والجمهورية فى عرف الفقه الدستورى ، أو بلغة رفاعة الطهطاوى : " وسبب ذلك أن الملوك السابقين كانوا يلقبون ملك فرنسا وكان إذا كتب الواحد منهم يقول ما صورته : (أنا فلان بفضل الله تعالى ملك فرنسا ونوار (يقصد نافار) .... قد أمرنا ونأمر بما سياتى هنا ...) وأما ملك الفرنساوية فإنه يقول فى كتابته : (أنا فلان ملك الفرنساوية ... قد أمرنا

ونأمر) . ففرق بين العبارتين فإن الأول جعل نفسه ملك مجموع فرنسا ونوار بإنعام الله سبحانه وتعالى عليه ، ولقد تحاشى عن أن يقول ذلك لإرضاء الفرنساوية ، فإنهم يقولون أن ملك الفرنسيس بإرادة ملته (يقصد أمته أو شعبه) وتمليكهم له ، لا أن هذه خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته ، من غير أن يكون لرعيته مدخلية ، فظهر من هذا قوله : لفضل الله معناه عندعم باستحقاقه لذلك بولادته ونسبه ، كما أن قوله ملك فرنسا معناه صاحب الأرض والسلطنة عليها ، وإلا فلو كانت عندنا لاستوت العبارتان : فإن كون الملك ملكاً باختيار رعيته له لا ينافى كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والإحسان ولا فرق عندنا مثلاً بين ملك العجم وملك أرض العجم " .

بمعنى أخر أن كل ملكية وراثية تتضمن فى فهم الأوروبيين درجة من درجات الملك بإرادة شعبه لأن من ولاه الله لا يعزله إلا الله فى عرفهم ، أما عندنا فلا تعارض بين المبدأين وأيا كان الأمر فقد طرح رفاعة الطهطاوى على مثقفى جيله لأول مرة فى تاريخ الفكر السياسى والاجتماعى فى مصر قضية الحق الإلهى والحق الطبيعى كما يسمونها فى الفكر الأوربى وصور لهم الصراعات الدامية التى اكتشفت تاريخ هذه القضية بغية الوصول إلى حل لها .

لقد ترجم رفاعة الطهطاوى فى " تلخيص الإبريز " نص دستور ١٨١٨ " الشرطة " أو " الميثاق " كما كان يسميه الفرنسيون كما ترجم نصوص المواد المعدلة التى أدخلتها عليه ثورة ١٨٣٠ لإصلاحه ، وهى ما أشار إليه لويس فيليب عند حلفائه اليمين الدستورية بقوله أنه يقسم على

أن يحترم الشرطة مع ما اشتملت عليه من الإصلاح الجديد المذكور فى الخلاصة فقد لمواطنيه بحثاً رائعاً فى تطور الفكر السياسي والاجتماعى وقال الطهطاوى فى تلخيص الإبريز معلقاً على مواد الدستور :

" ثم إن هذه الشرطة قد حصل فيها تغيير وتبديل منذ الفتنة الأخيرة الحاصلة على سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة وألف بتاريخ الميلاد فراجعها فى باب (قيامة الفرنساوية وطلبهم للحرية والمساواة) . فإذا تأملت رأيت أغلب ما فى هذه الشرطة نفسياً وعلى كل حال فأمره نافذ عند الفرنساوية ولنذكر هنا بعض الملاحظات فنقول :

" قوله فى المادة الأولى : سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة (يقصد أمام القانون) معناه سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ عليه الحكم كغيره ، فانظر إلى هذه المادة الأولى فإنها لها تسلط (بقصد أثر) عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظراً إلى إجراء الإحكام

" ولقد كادت هذه القضية تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية .

" وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه ، هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوى فى

الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحاكم على إنسان ، عمل القوانين هى المحكمة المعتبرة " .

" وأما المادة الثانية (سائر الفرنساوية يعطون من أموالهم بغير امتياز شيئاً معيناً لبيت المال ، كل إنسان حسب ثروته) فهى محض سياسة ويمكن أن يقال أن الفرد يقصد الضرائب وبنحوها لو كانت مرتبة فى بلاد الإسلام كماهى فى تلك البلاد لطابت النفس خصوصاً إذا كانت الزكوات والفئ والغنيمة لا تفى بحاجة بيت المال ، أو كانت ممنوعة بالكلية وربما كان لها أصل فى الشريعة على بعض أقوال مذهب الإمام الإعظم ومن الحكم المقررة عند قدماء الحكماء : الخراج عمود الملك ....

" وأما المادة الثالثة (كل واحد متأهل لأخذ أى منصب كان وأى رتبة كانت) فلا ضرر فيها أبداً بل من مزاياها أن تحمل كل إنسان على تعهد تعليمه حتى يقرب من منصب إعلى من منصبه وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة وا حدة مثل أهل الصين والهند ، ممن يعتبر توارث الصنائع والحرف ويبقى للشخص دائماً حرفة أبيه .

" وقد ذكر بعض المؤرخين أن مصر فى سالف الزمان كانت على هذا المنوال ، فإن شريعة قدماء القبطة (يقصد قدماء المصريين) كانت تعين لكل إنسان صنعته ثم يجعلونها متوارثة عنه لأولاده قيل سبب ذلك أن جميع الصنايع والحرف كانت عندهم شريفة فكانت هذه العادة عندهم من مقتضيات الأحوال لأنها تعين كثيراً على بلوغ درجة الكمال فى الصنائع .

" ويرد عليه أنه ليس فى كل إنسان قابلية لتعلم صنعة أبيه فقصره عليها ربما جعل الصغير خائباً فى هذه الصنعة والحال أنه لو اشتغل بغيرها لصلح حاله وبلغ آماله " .

" أما المادة الرابعة والخامسة .. (الرابعة : ذات كل واحد من الفرنساوية مستقل بها ويضمن له حريتها فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة فى الشريعة (يقصد إلا وفقاً لأحكام القانون) وبالصورة المعنية التى يطلبه بها الحكم . الخامسة : " كل إنسان فى بلاد الفرنسيس يتبع دينه كما يحب لا يشاركه أحد فى ذلك ، بل يعان على ذلك ويمنع من يتعرض له فى عباداته " فإنها نافعة لأهل البلاد الغرباء ولذلك كثر أهل هذه البلاد وعمرت بكثير من الغرباء " .

أما بالنسبة للمادة السادسة فى دستور ١٨١٨ القائلة : " بشترط أن تكون الدولة على الملة الكاثوليكية الحوارية الرومانية " ، وبالنسبة للمادة السابعة فيه القائلة : " تعمير الكنائس الكاثوليكية وغيرهم من النصرانية يدفع له شئ من بيت مال النصرانية ، ولا يخرج منه شئ لتعمير معابد غير هذا الدين " ، فقد أوضح الطهطاوى فى الفصل المسمى " خلاصة حقوق الفرنساوية الآن بعد ١٨٣١ من الميلاد وتصليح الشرطة " أن من التعديلات التى جرت على دستور ١٨١٨ إلغاء النص القائل بأن دين الدولة هو المسيحية وتحريم وقف شئ على الكنائس او إعطاء هبة لها إلا بإذن صريح من الدولة ، كذلك أوضح الطهطاوى أن من أهم التعديلات التى أدخلتها ثورة ١٨٣٠ على دستور ١٨١٨ النص على عدم جواز عزل القضاة وعلى علانية المحاكمات وعلى حق أى مواطن فى الشكوى لأعضاء

البرلمان وحقه فى تقديم الاقتراحات إليهم ، كذلك من أهم التعديلات التى أدخلتها ثورة ١٨٣٠ على دستور ١٨١٨ نص واضح يؤكد ضمان الحرية الشخصية وينص على معاقبة من يقبض على أى إنسان إلا وفقاً لأحكام القانون معاقبة صارمة ، وكذلك أضيف نص بمعاقبة كل من يتعرض لعابد فى عبادته بدلاً من النص القديم الغامض القائل بأن واجب الدولة إعانة الناس على إقامة عباداتهم فى حرية ومنع من يتعرض لهم ، وكذلك أضيفت مواد خاصة بتنظيم الخدمة العسكرية ومواد بتنظيم مجلس البرلمان ومواد تنص على سرية الانتخابات وغير ذلك من النصوص التى تعمق الديمقراطية وتوسيع قاعدتها .

أما بالنسبة للمادة الثامنة من دستور ١٨١٨ ومنطوقها : " لا يمنع انسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط أن لا يضر مافى القانون ، فإذا أضر أزيل " فقد علق عليها الطهطاوى بقوله : " فإنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره فيعلم الإنسان سائر ما نفس صاحبه خصوصاً الورقات اليومية المسماة بالجورنالات والكازيطات الأولى جمع جورنال والثانية جمع كازيطة ، فإن الإنسان يعرف منها سائر الأخبار المتجددة ، سواء كانت داخلية او خارجية أى داخل المملكة او خارجها ، وأن كان قد يوجد فيها من الكذب ما لا يحصى ، إلا أنها قد تتضمن أخباراً تشوق نفس الإنسان إلى العلم بها ، على أنها ربما تضمنت مسائل علمية جديدة التحقيق أو تنبيهات مفيدة أو نصائح نافعة سواء كانت صادرة من الجليل أو الحقير لأنه قد يخطر ببال الحقير مالا يخطر ببال العظيم .

" ومن فوائدها أن الإنسان إذا فعل عظيماً أو رديئاً وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الجورنال ليكون معلوماً للخاص والعام لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الفعلة الخبيثة ، وكذلك إذا كان الإنسان مظلوماً من إنسان ، كتب مظلمته فى هذه الورقات ، فيطلع عليها الخاص والعام فيعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع فيها ولا تبديل ، وتصل إلى محل الحكم ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر " .

هذا عرض موجز لأهم ما كتبه الطهطاوى ، أبو الديمقراطية المصرية فى كتابه الخطير " تخليص الإبريز فى تلخيص باريز " أيام أن كان المصريون لا يعرفون شيئاً عن أسس الديمقراطية أو حقوق الإنسان غير بعض ذكرياتهم البعيدة عن دعاوى بونابرت التى تداخل فيها ختل الغازى بأحلام الثائر عن الحرية والمساواة ولإخاء على أرض مصر ، وغير ذكرياتهم البعيدة عن تجربتهم البرلمانية المبتورة فى زمن الحملة الفرنسية وقد كانت غصة فى حلق الفرنسيين والمصريين على السواء ، ثم جمع محمد على كل أعنة فى يديه قرابة ثلث قرن وأقام حكمه الأوتوقراطى المطلق الذى لا مكان فيه لشعب ولا دستور ، ولا مجال لشورى ولا لحقوق . ولا شك أن تمرد محمد على على ورية السلطان العثمانى الحاكم بحق الملوك الإلها قد جعلت منه فى نظر رفاعة الطهطاوى عاهلاً شبيهاً بلويس فيليب " ملك الفرنسيين " يحكم بالحق الطبيعى وقد كانت هناك بالفعل مودة عظيمة بين الرجلين ولكن هذا اللغم الخطير الذى بثه رفاعة الطهطاوى تحت عرش محمد على كان فى الوقت نفسه الأساس الأول والأكبر مناقشة

شرعيته وشرعية ذريته كحاكم مطلق لا تربطه أو تربطهم بالشعب المصرى مواثيق ولا دساتير ، فكأنى به يقول للمصريين أجل إن محمد على يحكم حقاً بالحق الطبيعى ولكنه حق السيف والمال أو كما يقول القدماء سيف المعز وذهبه ، ويفرض الولاء بالإكراه أو يشتريه بالثمن ، وقد كان أجدر به أن يجعل سلطانه على قلوب الرعية لا على أجسادهم .